

تطور الجامعة الجزائرية بين الواقع والمأمول

د. الصادق دهاش

جامعة البليدة 2

ملخص

تناول هذا المقال الحرم الجامعي الجزائري باعتباره صرحا هاما من صروح العلم والثقافة وفضاء رحبا للممارسة النقدية، خاصة ونحن نعيش بإمتهار عصر تحديات العولمة الثقافية، مما يستوجب ربط الجامعة الجزائرية بمحيطها الاجتماعي والإقتصادي، وذلك بتصويب التغيرات السريعة التي عرفتھا الممارسة البيداغوجية للجامعة الجزائرية .

وفي الحقيقة لا بد أن نعيد للجامعة الجزائرية دورها، وإشعاعها الفكري والتربوي والحضاري المنوط بها لتكون منارة علم، وهداية واشعاع فكري وثقافي، على أن تأثر وتتأثر بمحيطها الداخلي الغني والمتنوع، ومحيطها الخارجي بأبعاده الوطنية والعربية الإسلامية، والغربية والإنسانية وذلك من أجل التأسيس الفعلي للجامعة جزائرية، وطنية التوجه، عربية الاتجاه، إنسانية المقصد.

Résumé:

Cet article traite du campus algérien comme un monument important de la science et de la culture. C'est un excellent espace pour la pratique monétaire, d'autant plus que nous vivons à l'ère des défis de la mondialisation culturelle, ce qui oblige à relier l'université algérienne à son environnement social et économique. En fait, nous devons restaurer le rôle de l'Université algérienne et son rayonnement intellectuel, éducatif et culturel comme un phare de la connaissance, de l'orientation et de l'illumination intellectuelle et culturelle, pour être influencé et influencé par son environnement interne riche et diversifié et son environnement extérieur Dans ses dimensions nationales, arabes, islamiques et occidentales. Afin d'établir l'université algérienne actuelle, l'orientation nationale, l'orientation arabe, l'humanité de destination.

1- مقدمة:

تعتبر الجامعة منارة إشعاع فكري وعلمي وثقافي للأمة، منها تتخرج النخبة المثقفة، التي تقود عملية التغيير في جميع المجالات، محدثة بذلك ثورة فكرية واجتماعية كبيرة، باعتبارها صمام أمان للمجتمع. إن الجامعة هي المخبر الذي يتم فيه جميع أنواع الدراسات الاستراتيجية التي ترسم الأفاق وتوازن بين دائرة التطلعات ودائرة الإمكانيات.

أما الإشكالية التي أردت أن أسلط عليها الضوء هي كالتالي: ما حقيقة واقع الجامعة الجزائرية وإمكاناتها التغييرية مستقبلا؟ علما أن الجامعة الجزائرية تعاني اليوم من عدة تحديات راهنة معرقة لها، ومثبطة لعزائمها، لكن في مقابل ذلك فهي قادرة على تخطي هذه الصعاب بعد حصر ومعالجة أمراضها بكل واقعية ومسؤولية.

2 - واقع الجامعة الجزائرية

1-2 ارتفاع الضغط على الجامعة

تعاني الجامعة الجزائرية اليوم من نقائص أعاقت سيرها وتطورها وتراكمت خطيرة متعددة الجوانب، ومن أكبر العقبات التي تعاين منها الجامعة الجزائرية، عدم تناسب وتناسق وتوازن إمكانياتها ومتطلباتها الخاصة بالحيط الجامعي الداخلي والخارجي، فعلى سبيل المثال زيادة أعداد الطلبة والتي تعتبرها بعض البلدان ميزة إيجابية، لأنها توسع من عدد حاملي الشهادات، وبالتالي فهي تعمل على تكوين نخبة مثقفة وتكون أكثر فائدة وأهمية إذا ربطت بعالم الشغل.

وفي الحقيقة هناك فهم خاطئ لدور الجامعة، فما زال مفهومها قديما، ووظيفتها وأهدافها تقليدية، إلا أنه من المفروض أن تكون الجامعة مصنعا لتكوين الإنسان المنتج لا ورشة لصنع الشهادات.

هذا الواقع المر كانت قد عبرت عنه منظمة اليونيسكو، في وثيقة عمل لها، وذلك من خلال عقد اجتماع في الرباط سنة 1976 لوزراء الدول العربية، والمسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا، جاء فيها أن الجامعة أصبحت بمثابة "مدرسة ثانوية راقية" لتدريب الطلبة

ومنحهم شهادات على مستوى أعلى من المدارس الثانوية" (المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1993 ص 224).

لكن هذه الشهادة كانت لها مبرراتها الواقعية، ويعود ذلك إلى نقص الإطارات الجزائرية غداة الاستقلال، بحيث كان الوضع التعليمي كارثيا بعد الاستقلال ، فقد تركز التعليم الجامعي في العاصمة فقط، لقلّة الإمكانيات، لذلك كان الهدف واضحا، وهو التوسع العمودي في عدد الجامعات ، متبعين في ذلك ما يعرف بسياسة التوازن الجهوي، لأجل محو الفوارق الجهوية لذلك كانت أول جامعة أقامتها الجزائر بعد الاستقلال هي جامعة السانية بوهراّن التي أنشأت سنة 1961 وكانت ملحقة بجامعة الجزائر، إلى أن تم تحويلها إلى مركز جامعي سنة 1965، ثم رقيت إلى جامعة سنة 1967، وهي تسمى اليوم بجامعة أحمد بن بلة ، وتعد من أكبر جامعات الجزائر، تضم حوالي ثمانية كليات.

ثم تأسست جامعة منتوري بقسنطينة، والتي كانت هي الأخرى مركزا جامعيّا كان يتبع رأسا لجامعة الجزائر، وفي سنة 1969 تحولت إلى جامعة مستقلة، أما فيما يخص جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية فقد أنشأت سنة 1984، وهي تتكون من ثلاث كليات، كلية أصول الدين، وكلية الشريعة والاقتصاد، وكلية الآداب والحضارة الإسلامية. فجامعة العلوم والتكنولوجيا في الجزائر العاصمة 1974 سنة (وهي جامعة هواري بومدين اليوم منذ سنة 1980) (رابح تركي، 1983 ، ص 115) و جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهراّن، وهي تسمى اليوم جامعة محمد بوضياف ، والتي فتحت أبوابها للدراسة سنة 1986، وجامعة التكنولوجيا بعنابة ، لذلك ما أن جاءت سنة 1977، حتى أصبحت الجزائر تتوفر على ستة جامعات، اثنان منها في العاصمة واثناّن في وهران وخامسة في قسنطينة ،وسادسة في عنابة، ويضيف رابح تركي بأنه كان يوجد أكثر من 14 مركزا جامعيّا، في طريقها إلى أن تتحول هي الأخرى إلى جامعات. ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الطلبة الذين كان عددهم في السنة الجامعية 1962-1963 حوالي 3.718 طالب(ة) ، فارتفع عددهم إلى 144.000 طالبا في السنة الجامعية 1982-1983 (نفس المصدر، ص 119)، وفي الحقيقة توجد اليوم 97

مؤسسة للتعليم العالي موزعة تقريبا على أغلب ولايات الجمهورية الجزائرية : تضم 48 جامعة وهي (17 جامعة في الوسط، 21 جامعة في الشرق، 10 جامعات في الغرب)، 10 مراكز جامعية وهي (3 في الوسط، 1 في الشرق ، 6 في الغرب)، و 20 مدرسة وطنية عليا، و 07 مدارس عليا للأستاذة (الجريدة الرسمية الجزائرية ، عدد 58 (2005) ص 3 - 4).

وكان تركي رابع قد أعطى لهذه الفترة، ثلاث مراحل أساسية، مرت بها عملية تطوير التعليم الجامعي في الجزائر:

فأما المرحلة الأولى : تمتد من 1966 إلى سنة 1969 تطور فيها عدد الطلبة بشكل ملحوظ قدر عددهم حوالي 10.756 طالبا.

وأما المرحلة الثانية: فإنها تغطي الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى 1973 أين ارتفع فيها عدد الطلبة بشكل كبير جدا، فوصل عددهم سنة 1970 فقط إلى 19.311 طالبا. وأما المرحلة الثالثة والأخيرة والتي تشمل الفترة الواقعة بين سنة 1971 إلى 1974 أين قدر فيها عدد المتخرجين فقط بـ 25.000 خريج في مختلف الفروع العلمية و الأدبية (رابع تركي، مصدر سابق، ص 120)، و يقدر اليوم عدد طلبة الجامعات الجزائرية بحوالي المليون ونصف المليون.

وفي الحقيقة هذا التوسع الكبير في عدد الطلبة الجامعيين، كان شيئا طبيعيا، لاحتياج الجزائر إلى الإطارات المتخصصة في مختلف التخصصات، ولذلك تغلبت كفة الكم على كفة الكيف والنوع. خاصة وان التعليم العالي آنذاك ركز تحديدا على مبادئ أساسية كان يهدف إلى تطبيقها ميدانيا وهي:

ديمقراطية التعليم ومجانيته لكل الجزائريين، وجزارة سلك التعليم ونعني بمصطلح الجزارة جعل التعليم الجامعي جزائريا في البرامج والأهداف والمناهج، وفي هذا يرى الدكتور محمد العربي الزبيري بأننا استوردنا كل الأستاذة بعد الاستقلال من فرنسا وأن الشيء الغير طبيعي حسب الدكتور الزبيري، هو أن نوكل مهمة وضع برامجنا الجامعية للفرنسيين، ولذلك جاءت فكرة جزارة الجامعة الجزائرية (محمد العربي الزبيري، 1986 ، ص 32)، وإتباع سياسة التعريب ، مما يعني أن سياسة التعريب جاءت موازية لسياسة الجزارة، وهو تعريب الأسرة

والشارع والمحيط المدرسي والجامعي، وذلك باستعمال اللغة العربية في التخاطب والمعاملات اليومية وتعريب الإدارة والبرامج التعليمية الجامعية. وقد مر التعريب في الجزائر بعد الاستقلال بمختلف مراحل التعليم بعدة مراحل هي:

المرحلة الأولى من 1962-1970، فكان هدف التعليم فيها، التعريب وديمقراطية التعليم، ثم إعادة النظر في محتويات المناهج الدراسية، وإنشاء المعهد التربوي لتأليف الكتب المدرسية أما المرحلة الثانية تمتد من 1970 إلى 1973 والتي تزامنت مع انطلاقة المخطط الرباعي.

أما المرحلة الثالثة تبتدئ من سنة 1974 إلى 1977، حيث بلغ فيها عدد المتدربين أكثر من 3 ملايين ممتدرس، ففي التعليم الجامعي وصل عدد الطلبة الى 8900 طالبا بجامعة قسنطينة و10 آلاف بجامعة وهران والباقي بجامعة الجزائر العاصمة (عبد الرحمان سلامة ابن الدوايمة، 1981، ص77-91)، علما أن تعريب التعليم العالي كان من خلال المرسوم الرئاسي الصادر في 10 أوت 1980 الذي أمر بتعريب العلوم الاجتماعية مع الإشارة أن تاريخ صدور هذا المرسوم تزامن والجزائر تعرف ما يسمى بأحداث منطقة القبائل "الربيع الأمازيغي" في أفريل 1980 حيث برز المطلب الثقافي بحدّة في هذه السنة وهذا كان له اثر في تسريع عملية تعريب التعليم العالي في شقه المتعلق بالعلوم الاجتماعية مع موسم 1981، وكانت أول دفعة مغربية متخرجة في عام 1984 (حفصة جراي، 2017، ص15).

ولذلك تم إتباع سياسة الإتجاه العلمي والتقني للتعليم الجامعي. غير أن سياسة التوازن الجهوي التي اتبعتها الجزائر، واجهتها عدة مشاكل منها: التأخير الكبير في إنجاز الهياكل القاعدية الجامعية، والنقص الكبير في التأطير، وعدم ربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، فصارت الجامعة الجزائرية منعزلة عن المجتمع، بل أصبحت تتأثر بمشاكل المجتمع ولا تستطيع حل مشاكلها ومشاكل المجتمع المتعددة والمتنوعة، وبكل بساطة وفي مجمل القول أصبحت الجامعة تقاد ولا تقود .

وفي الحقيقة من أهم مظاهر انعزال الجامعة عن محيطها، عدم تفاعلها مع المجتمع ، لذلك نبه محمد العربي ولد خليفة لخطا جسيم، تم بموجبه إلغاء وحدة دراسية كاملة بعد حوالي

سنة فقط ، كان قد أقرها الإصلاح الجامعي تحت عنوان "المجتمع الجزائري وقائع وآفاق" سنة 1971-1972"، وكانت هذه الوحدة تدرس اختياريا لجميع طلاب الجامعة، بتوجيه من المرحوم محمد الصديق بن يحيى وزير التعليم العالي آنذاك، وقد زعم المعترضون بأنها "دروس إيديولوجية" تنشر الرجعية باسم الوطنية (ش، ر، أجرون، 2004 ، ص15) . وفي واقع الحال العيب ليس في الأعداد الكبيرة للطلبة الذي وصل في بعض الأحيان إلى 42 طالب في الفوج الواحد، وإنما في سوء التنظيم والتسيير والتوجيه، وقلة هياكل الإستقبال الذي يعود بدوره هو الآخر في الغالب الأعم إلى التأخر في مدة الإنجاز، ولغياب الرقابة الصارمة والمتابعة الميدانية، وإتباع سياسة المحاباة في إعطاء المشاريع، لمن لا يتوفر على الإمكانيات الأساسية للإنجاز..وحتى نكون موضوعيين علينا أن لا ننكر الجهود الجبارة التي تبذلها الحكومة الجزائرية الممثلة في الوزارة الوصية في تحسين مستوى التعليم العالي على مستوى الهياكل القاعدية والبرامج والمناهج العلمية الحديثة .

2-2-2 عدم فعالية الجامعة

إن واقع حال الجامعة الجزائرية وحتى بعض جامعات الدول العربية اليوم، يعاني من عدة نقائص متفاوتة الخطورة، لأن هذه الجامعات ما زالت تعطي التعليم للطلاب من أجل التعلم، لا من أجل الثقافة والإبداع والاختراع، وحل مشاكل المجتمعات العربية، إلى درجة أن أصبحت الجامعة في كثير من الأحيان هي في حد ذاتها مشكلة تصدر مشاكلها للآخرين، فكان من المفترض أن يكون العكس، أي أن يجد المواطنين ضالته في الجامعة فيهرعون إليها كلما حلت بهم مشكلة، مطالبين منها يد المساعدة في حل مشاكلهم والتنفيس عنهم وتخفيف الحمل عليهم، وهنا فقط يحدث التجاذب والتجاوب بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي الذي هو بمثابة مخبر لتجريب النظريات والقواعد التي تم التوصل إليها في الجامعة، بعد جهد جهيد من طرف قلة من نخبة المجتمع.

ومما يدل على ضعف أداء الجامعات العربية بصفة عامة هجرة بعض الطلاب العرب إلى جامعات أوروبية لتحضير شهادات حتى في الأدب العربي، هذه الظاهرة الخطيرة تعود إلى

عدة أسباب حسب الدكتور أنور عبد المالك منها عدم توفر الأستاذ الجامعي على الحرية الكاملة، وفصل الجامعات العربية عن التيارات الفكرية الحديثة، غير أن دول المغرب العربي ربطت نفسها بعالم الحداثة، بالإضافة إلى عدم وجود بنية ثقافية واسعة تصلح لأن تكون طليعة ثقافية (سعدي بزيان، ص 6-7). لكن مهمة الجامعة الجزائرية اليوم، ليس تخريج أعداد غفيرة من حاملي الشهادات، بل صنع المواهب وتكوينها وتوجيهها نحو النبوغ، لحل مشاكل الشعب التي تراكمت منذ فترة ليست بالوجيزة.

وكان بالإمكان أفضل مما كان لو توقفت الأمور إلى هذا الحد ، لكن الغريب في الأمر أن الدول المصدرة للأطباء، هي في حاجة إلى أطباء، فمثلا سوريا التي تقدمت كثيرا في الطب ،هناك طبيب لكل 2485 نسمة، مقابل طبيب لكل 633 نسمة في كندا. والأخطر من ذلك كله تشير الإحصائيات إلى أن الأقطار العربية المنتجة للنفط هي بحاجة إلى أكثر من مليون خبير وعامل، لتنفيذ خططها الإنمائية، فقدرت احتياطات السعودية وحدها سنة 1979-1980، إلى 50 ألف مهندس و 97 ألف إداري، أما الجزائر فقدرت حاجتها إلى 100 ألف مهندس وخبير أجنبي (المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1993، ص 226). إن هجرة الأستاذ الجامعي تعد خسارة كبيرة للوطن، لأن هجرته لا تعد انتقال أشخاص عاديين من بلد لآخر، وإنما انتقال مواهب مثقفة، تتمثل في حشد من الأفكار والآراء والمهارات والخبرات والنظريات والقوانين والمبادئ والمواقف والاتجاهات والمثل والقيم والتقاليد والعادات والأحلام والآمال والتطلعات، فهي في الأساس هجرة تربية (نفس المرجع، ص 231).

وإذا تعمقنا في حقيقة المسؤولية في كل ذلك، فاننا نجد أنه يعود أساسا إلى التخلف العام الحاصل في المجتمع العربي، في الميدان السياسي والاقتصادي والثقافي والحضاري، والذي انعكس على تخلف الجامعة، وبالتالي فالجامعة لها قدر من المسؤولية وليس كل المسؤولية في هذا الشأن.

ومن بين أخطر عوامل ضعف الجامعة الجزائرية، أنها تشتغل بالجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي، وهو حال كل دول العالم الثالث، وبالتالي طغى الجانب النظري على الجانب العملي ، في حين الدول المتقدمة تربط كل علم بقضايا ومشاكل الأمة، وتركز على الجانب التطبيقي لتوفرها على كل الإمكانيات المادية والبشرية.

ومن مظاهر تخلف الجامعة الحضاري ، التخلف الصحي، فمثلا طبيب لكل 2000 ساكن في الدول العربية، مقابل طبيب لكل 750 ساكن في الدول المتطورة، وتنفق الحكومات العربية على الصحة، 10 دولارات لكل فرد، مقابل 60-90 دولار للفرد في الدول المتطورة، أما فيما يخص الوفيات لكل 1000 مولود حي، يوجد 120 طفل ميت عند العرب، مقابل 15 ميت في البلدان المتطورة (نفس المرجع، ص 233).

وكانت "المؤسسة العالمية للعلوم " الممثلة في "معهد البحث والتنمية بستوكهولم" قد قامت بدراسة علمية قيّمة قام بها الأستاذ جاك قيار حول قضية "الإنتاج العلمي في إفريقيا" ، فكانت الصدمة كبيرة ، والخطب جلل، لما آل إليه وضع الجامعة الجزائرية من تراجع مخيف، بحيث جاء ترتيب الجامعة الجزائرية في "الصنف الثالث" من مؤخرة الترتيب يقاسمها في ذلك ، كل من دولتي كوت دي فوار وتنزانيا، فكان إنتاج الجامعة الجزائرية ويضاف إليه حوالي 42 دولة إفريقية لا يتجاوز 25 % (جريدة الخبر اليومية ،الجزائرية 12- 05 - 2009، ص 3).

في حين كانت المرتبة الأولى من نصيب دولتي مصر وجنوب إفريقيا لوحدهما ب49% من النتاج العلمي الإفريقي، و الملفت للنظر هو أن جارتينا تونس والمغرب ، كانا ترتيبهما أفضل من ترتيب الجزائر، بحيث رتبنا في الفئة الثانية ، يضاف إليهما كل من دولتي نيجيريا وكينيا بمشاركة قدرها 26%. والأدهى والأمر أن الجامعة الجزائرية لم تحافظ حتى على ذيل الترتيب، وذلك استنادا إلى التصنيف العالمي الذي تنشره كل سنة جامعة شانغهاي الصينية ، والذي شمل حوالي 500 جامعة عبر العالم (جريدة الخبر اليومية الجزائرية، 16 - 8 - 2014 ، ص 4).

مما زاد الطين بلة هو هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الغرب و للأسف أغلبها اطرار
جامعية والتي قدرتها دراسة قامت بها الجامعة العربية بأكثر من ثمانين ألف أستاذ جامعي (
سلسلة دراسات و تقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية ، 2008، ص 24)
.بينما يقدر الأستاذ راجحي مزيان عدد الكفاءات الجزائرية التي هاجرت الجزائر ب 215 ألف
كفاءة ، وبالتالي تأتي الجزائر في طليعة الدول الأكثر هجرة للكفاءات (meziane rabhi,
2006-10-3 journal liberte).

وتعاني الجامعة الجزائرية من عدة مشاكل، تخص الطالب والأستاذ معا فما زال
الطالب الجزائري، يعاني مشاكل في الإسكان، والإطعام والنقل والقاعات، والمدرجات،
والمختبرات.

ومازال معدل التأطير للأستاذ الجامعي في الجزائر ضعيفا و المقدّر بحوالي 100 طالبا
لكل أستاذ، في حين أن معدلات التأطير النوعية العالمية هي أستاذاً واحداً محاضراً لكل 70
طالبا (عمر صخري، مرايمي محمد، خريف 2008، ص 220). ومما يعني أن الأستاذ الجامعي
الجزائري مازال النضال أمامه طويلا وشاقا لكي يقلل من هذه الهوة السحيقة التي تفصله بركب
الدول المتقدمة .

وتوجد تحديات ورهانات كثيرة تنتظر الاستاذ الجامعي الجزائري في اطار تنويع
أساليب التطوير والتنمية وإن أكبر هذه التحديات تحدي العولة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على
مستقبل الجامعة الجزائرية إدارة وطلبة وأساتذة، إضافة إلى تحديات أخرى لا تقل أهمية عن هذا
التحدي ، نذكر منه على سبيل المثال لا الحصر تحدي ضعف التكوين، ظاهرة استفحال الكم
على الكيف، ضعف الحرية الأكاديمية، تدني مستوى البحث العلمي والتكنولوجي.

3- آفاق الجامعة الجزائرية

3-1 عملية التأثير والتأثر للجامعة الجزائرية

وحتى تقوم الجامعة الجزائرية بدورها الريادي وفي أحسن الظروف، كان عليها أن
توفر الشروط الأساسية التالية:

اعتمادها الطريقة العلمية الحديثة، والتقييم العلمي الموضوعي للأوضاع الجامعية، والاستناد إلى مفاهيم جديدة للتنمية، وإرساء فكرة الجامعة وفلسفتها على أسس جديدة، وربط تطوير التعليم الجامعي بالمخططات الإنمائية، ودعوة ودعم الجامعة الجزائرية للمساهمة في هذه التنمية، والقضاء على التخلف ببناء مجتمع مثقف، والمتابعة والتقييم المستمر (المؤسسة العربية للدراسة والنشر، مرجع سابق، ص 237-241).

وفي الحقيقة هناك مجموعة من العوامل يستوجب توفرها، لتتحول الجامعة من مرحلة الانفعالية إلى مرحلة الفاعلية، ومن مرحلة التأثر إلى مرحلة التأثير القوي، ومن مرحلة النظري إلى مرحلة العملي، ومن مرحلة الكيف إلى مرحلة الكم، ومن مرحلة تكديس المعلومات والحشو، إلى مرحلة الإبداع والاختراع، ولن يتأتى ذلك إلا عبر سلسلة حادة من التحضيرات المسبقة وهي: إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين الجامعة ومحيطها عبر المؤسسات الإنتاجية بقسميها العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والإنساني، وإشراك الخبراء في عملية إلقاء دروس تطبيقية عبر ندوات علمية لنقل خبراتهم من وإلى الجامعة، ونقل تجارب هيئة التدريس والباحثين إلى مراكز الإنتاج ليربطوا نظرياتهم بواقعهم. بالإضافة إلى فتح المجال أمام الطلبة للتدريب في المؤسسات الإنتاجية، وذلك بإتاحتها الفرصة أمام البحوث الجامعية المنجزة من طرف الأساتذة والطلبة معاً (حسن حسين، 1993 ص 105-106).

وتدعيماً لعلاقة الجامعة بالمحيط كان ضروريا، تحريك التفاعل الوثيق والمستمر، بين الجامعة وبيئتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، ولن يتأتى ذلك إلا بالتعرف على مشاكل البيئة المحيطة بالجامعة ووضع كل الإمكانيات في سبيل التوصل إلى الحلول المناسبة لعلاجها، وجعل الجامعة تركزا حضاريا في مجتمعتها، تشع به على بيئتها، ويزداد تقدير الدولة والمواطنين للجامعة ودورها، مما يصير السبيل إلى إمكانية توفير كافة إمكانيات الدعم للجامعة وتحسين أحوال هيئات التدريس بها (حسين كامل بماء الدين، 1993 ص 21).

3-2 تفعيل دور البحث العلمي

ما زال موضوع البحث العلمي لم يعطى له الأهمية اللائقة به، سواء من طرف الإدارات الرسمية أو من طرف الشعب، الذي يجهل الشيء الكثير عن دور البحث العلمي وأهميته في أي عملية إنتاجية مهما كان نوعها. وعليه فإن عملية تحسيس المسؤولين والشعب عامة بضرورة تسريع وتفعيل البحث العلمي، ما زالت تسير ببطء شديد، لذلك فقد مرّ البحث العلمي في الجزائر بأربعة مراحل هي:

مرحلة أولى 1962-1983، وتسمى مرحلة الانطلاق، فقد تميزت بظهور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، والمجلس الوطني للبحث c.n.r في سنة 1971 (Conseil National de la Recherche) وكان من أهم مهامه تحديد توجهات البحث والمخطط الوطني للبحث، ثم إنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي o.n.r.s في 21 جويلية 1973 (L'organisme National de la Recherche Scientifique)، وفي سنة 1979 وصل عدد الباحثين إلى مستوى متواضعا جدا، 622 مدرس باحث في التعليم العالي، و644 باحث في القطاعات الأخرى وفي نفس السنة بلغت الاستثمارات المجمعة للمنظمة الوطنية للبحث العلمي، 166 مليون دينار فقط (محمود بوسنة، طاهر حجار، 2000، ص58).

أما ثاني مرحلة كانت ما بين سنة 1984-1994، وتميزت بعدة محاولات، لإعادة تنظيم ودعم البحث العلمي، وقد قسمها الأستاذان الدكتوران محمود بوسنة و طاهر حجار، إلى ثلاثة فترات هي: الفترة الأولى من سنة 1984-1986، والتي تميزت بإنشاء محافظة البحث العلمي والتقني سنة 1984 "t.s.r.c"، بعد أن حلت المنظمة الوطنية للبحث العلمي، أما الفترة الثانية 1986-1990، تكفل بعملية البحث، المحافظة السامية للبحث "h.c.r" سنة 1986، خلفا لمحافظة البحث العلمي والتقني، تم في هذه الفترة الموافقة على 440 مشروع بحث وأرتفع عدد الباحثين إلى 2.700 باحثا.

أما الفترة الثالثة الممتدة بين سنة 1990-1994، فقد مرت بأربع حقائب وزارية هي:

- كتابة الدولة للبحث التابعة لوزارة التربية سنة 1992.
 - كتابة الدولة المكلفة بالبحث التابعة لوزارة الجامعات والبحث العلمي سنة 1992.
 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1994.
 - الوزارة المكلفة بالجامعات والبحث العلمي سنة 1993
- أما المرحلة الثالثة 1994-1997 وإمتازت ببداية البرمجة الفعلية الوطنية للبحث العلمي وتضم ثلاث مديريات مركزية على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي:
- مديرية الدراسات و البحث العلمي.
 - مديرية التنسيق للبحث.
 - مديرية البحث ما بين القطاعات و التثمين (نفس المرجع، ص61).
- و كانت كل هذه الهيئات الرسمية عبارة عن هياكل جامدة، لم تقم بتفعيل درجة البحث العلمي في الجزائر، والدليل على ذلك مقدرات البحث العلمي في الجزائر لا زالت غير مرضية ، فمثلا يوجد في الجزائر 530 باحثا لكل مليون نسمة، مقارنة بتونس الصغيرة مساحة وسكانا وإمكانات، حيث تتوفر هذه الأخيرة على 560 باحثا لكل مليون نسمة (نفس المرجع، ص62-64).
- و في نفس الوقت توجد مجموعة لا بأس بها من فرق البحث، موزعة على مختلف الجامعات والمراكز الجامعية والمؤسسات البحثية، وفي مختلف التخصصات العلمية والأدبية والفنية، ولكن هذه المشاريع قليلة جدا وضعيفة الفعالية، فقد وصل عدد المشاريع البحثية سنة 1997 إلى 2128 مشروعا موزعا على ثلاث تخصصات كبرى هي:
- 1374 مشروع في العلوم الدقيقة و التكنولوجيا.
 - 328 مشروع في علوم الحياة وعلوم الأرض.
 - 426 مشروع في العلوم الاجتماعية و الإنسانية.
- غير أن أغلب هذه المشاريع فشلت في مواصلة طريقها لعدة أسباب نذكر منها:

قلة منح التعويض المقدر بـ 2400 دج، انعدام أدنى الوسائل الضرورية للعمل، التقويم السيئ للبحوث، وعدم وجود استراتيجية للبحث العلمي (نفس المرجع، ص 67).

أما ناصر الدين سعيدوني، فيرى بوجود أسباب أخرى كثيرة معرقة لفرق البحث ومنها صعوبة العمل الجماعي، ومحدودية المراقبة العلمية لتنفيذ مشاريع البحث، وغياب النظرة الهادفة من البحوث، وانعدام الهدف الإستراتيجي من البحوث المسجلة، وعدم توفر الإطار الضروري لعمل فرق البحث (عبد الحفيظ مقدم، 1997 ص 107-110)، هذا وإن اختلفت وجهات نظر كثير من الأساتذة والباحثين حول دور فرق البحث، إلا أنهم يتفقون جميعاً، على ضرورة ربط البحوث المسجلة لخدمة التنمية الوطنية المستدامة، وربط بحوث الجامعة بمحيطها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، حتى تكون الجامعة عنصراً فعالاً في عملية التغيير المنشود، على أن تقوم الجامعة بمسك زمام الأمور، وتكون هي القطب الذي تدور عليه محور عجلة التنمية الوطنية الشاملة، بمنهج علمي صحيح، فالجامعة وسيلة تغير للحياة اليومية للمواطن الجزائري من الأسوأ إلى الأحسن والأرقى.

3-3 الوظائف الحقيقية للجامعة المنتظرة

إن الجامعة الجزائرية مؤسسة عمومية كباقي المؤسسات الوطنية تضطلع بمهامها في إطار دستوري واضح، فحري بها أن تعود بسرعة إلى الواجهة، فتكون محل احترام وتقدير كبيرين من طرف المجتمع، وذلك بإعطائها القيمة القصوى لتقديس العلم والعلماء، حتى تصير فضاء رحباً للممارسة النقدية، وحرية التفكير والرأي والإبداع.

وحتى تتحول الجامعة الجزائرية، إلى مسرح عظيم لترقية المجتمع الجزائري، والثقافة العربية، والإنسان والمعرفة عامة، وجب عليها أن تؤدي الوظائف التالية:

إعداد القوة القيادية في المجتمع، وتأهيل عناصر الهوية الثقافية، وتطوير المعرفة العلمية لإغناء التراث الوطني والإنساني، وتوجيه عمل الجامعة ليكون في إطار التحديات التي تواجهها الدولة، وتوعية الطلاب والمجتمع بمشاكلهم في واقعهم الاجتماعي (ناصر الدين سعيدوني، 1997، ص 118-119).

كما يتطلب من الجامعة الجزائرية أن تغير من نظرتها لوظيفتها العادية، المثلة في تخريج قوافل من حملة الشهادات، وعلى المجتمع أن يغير كذلك نظرتة للجامعة كونه تمنح الشهادات للوظيفة فقط ، حتى أصبحت الجامعة في عقلية الإنسان الجزائري "تساوي الخبزة"، أو الشهادة.

فلا بد إعادة النظر من و في كل ذلك، وأن تتضح الأمور منذ البداية، ويتم تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل من الجامعة، وما يحيط بها من مؤسسات إقتصادية وإجتماعية وثقافية وطنية كانت أم ودولية. وفي ضوء هذا المنظور وفي هذا الإطار، يكون للتعليم العالي عدة وظائف هي: الوظيفة الاقتصادية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والتنمية.

وقد أجمل كل هذه الوظائف الدكتور عبد الفتاح جلال، حينما عبر صراحة عن الوظائف المتعددة والمركبة للجامعة، قائلا: "إلى جانب الوظيفة التقليدية في نشر المعرفة والتعليم، فإن هناك وظائف أخرى، تشترك فيها مؤسسات التعليم العالي مع غيرها، من مؤسسات المجتمع وهذه الوظائف، تتضمن تلبية الحاجات الاجتماعية والبيئية، وتدريب المختصين ، وتحقيق النمو والتنمية الإقليمية، وبناء الأمة" (محمد أبو صالح ومحمد الخوالده، 1993، ص120-121).

وفي الحقيقة حتى تكون للجامعة الجزائرية آفاقا واعدة وزاهرة، ويكون لها شأن كبير في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، عليها أن تتحول إلى مؤسسة استقطاب واحترام وتأثير وتأثر، وتعلو الجامعة بأعمالها على كل صوت، وأن تكون لها أحلام وتطلعات كباقي المؤسسات الوطنية الإنتاجية، بل وتنافسها منافسة شريفة، في إطار منح استقلالية كاملة للجامعة (مالية، وفكرية، وقانونية، وتنموية).

وبذلك يكون في رأي الشخصي المتواضع ، قد حان الوقت إذن لأن تتحرر الجامعة الجزائرية بجدارة وإستحقاق، من كل القيود والضغوطات الممارسة عليها، وأن تواكب العصر، وتقف شامخة أمام كل التحديات الداخلية والخارجية التي تشغلها عن رسالتها التعليمية والبحثية النبيلة.

وحتى تتفتح أو تتفتح الجامعة الجزائرية على محيطها الداخلي والخارجي، عليها أن تثبت قوتها وفعاليتها في التكتلات العلمية الجامعية، التي تعقد هنا وهناك، من أجل تفعيل دور المؤسسات التعليمية الجامعية.

ولهذا الغرض عقدت ندوة في ليجون سنة 1992، بهدف تحسين مجال الإدارة الجامعية والتي طرحتها عدة ندوات منها نذكر منها:

- اليونسكو ودور التعليم العالي في المجتمع (دكار 1991)، واجتماع وزراء التربية الأفرقة السادس (دكار 1991)، و ندوات اليونسكو واتحاد الجامعات الإفريقية حول إدارة التعليم العالي، دكار 1990 وهراري 1991 (ندوة ليقوف، 1993، ص 206)، جاءت هذه الندوات بعدة مقترحات، من أجل النظر والعمل مستقبلا في إطار هذا التكتل العلمي وهي:

تطوير الاستراتيجيات التي تسمح بمشاركة الجامعات في وضع السياسة على مستوى بلادهم ولا بد أن تكون هناك جهود لتنفيذ الاقتراحات، تعمل على تنمية أعضاء هيئة التدريس، وتبادلهم، ويجب أن يكون التعاون بين الجامعات حقيقة ملموسة، ولا بد أن تعترف المواثيق الرسمية للجامعات بالمبادئ الأساسية كالاستقلالية، والحرية الأكاديمية، وتكافؤ فرص التعليم والعمل بين الجنسين، والالتزام بالاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات (نفس المرجع، ص 207).

خلاصة

تعتبر الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات الأخرى، رمزا للسيادة وحرية للفكر واستقلاليتها، ومنيعا للعلم والمعرفة والتبحر فيهما، كما وكيفا، وفكرا وعملا. فرغم قلة إمكانيات الجامعة الجزائرية مقارنة بجامعات الدول الأخرى، الا انها حققت أشياء كثيرة لا يمكن نكرانها أو إخفاؤها، ولكنها في المقابل لا زالت تتخبط في بحر من المشاكل التي أعاقَت سيرها وتطورها.

فالمطلوب من الجميع حكومة وأساتذة و طلبة وإدارة تحرير الجامعة من كل تلك القيود التي لازالت تكبلها، وذلك بإعطاء العلم والعلماء والجامعة، المكانة المحترمة التي تستحقها،

وجعلها شريكا أساسيا وفعالا، في عملية التغيير الشامل، الذي يخضع له المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، فعلى الجامعة الجزائرية أن تخرج من النمط التقليدي (حفظ المعرفة القديمة) لتدخل في قالب جديد وبثوب جديد يجمع بين التدريس والبحث، وفي الأخير لا يسعني إلا أن أقول علينا أن نعطي الجامعة أكثر من غيرها ونحاسبها أكثر من الآخرين، حينها تكون الجامعة أو لا تكون.

5- المصادر والمراجع :

- 1- أجرون، ش، ر، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية مقاومة القبائل للاندماج والتفكك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس ، ترجمة وتقديم الدكتور محمد العربي ولد خليفة، دار ثالة الجزائر 2004.
- 2- بزيان سعدي، أحاديث ممتعة مع غالي شكري، جاك بيرك عصام محفوظ ،أنور عبد المالك، محمود أمين العالم، جمال الدين ابن الشيخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر بدون تاريخ .
- 3- الزبيري محمد العربي، الغزو الثقافي في الجزائر 1962- 1982، المؤسسة الوطنية للطباعة الجزائر 1986.
- 4- المؤسسة العربية للدراسة والنشر، حرية الثقافة العربية "هجرة الكفاءات العربية" ،المؤسسة العربية للدراسة والنشر، لبنان 1993.
- 5- أبو صالح محمد ومحمد الخوالده، تطوير مناهج التعليم الجامعي في الوطن العربي ، مجلة العلوم التربوية، ع1، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، جويليه 1993.
- 6- بوسنة محمود، طاهر حجار، البحث العلمي ودوره في التنمية بالوطن العربي ، مجلة حوليات جامعة الجزائر ، ع13، الجزائر 2000 .
- 7- بهاء الدين حسين كامل ،التعليم الجامعي والعالي، نظرة إلى المستقبل ، مجلة العلوم التربوية العدد الأول معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، يوليو 1993.

- 8- جرادي حفصة، رؤية لسياسة التعريب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 28، مارس 2017.
- 9- تركي رايح، تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي مجلة الثقافة، 78 نوفمبر - ديسمبر، الجزائر 1983.
- 10- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، المؤرخة في 16 / 8 / 2014
- 11- الجريدة الرسمية الجزائرية ، عدد 58 ، 2005 .
- 12- حسين حسن، الجامعات المصرية بين الواقع والمستقبل، مجلة العلوم التربوية، العدد الأول معهد الدراسات التربوية "جامعة القاهرة ،بولني ، مصر 1993.
- 13- سعيدوني ناصر الدين، من أجل تطوير فوق البحث بالجامعة الجزائرية مجلة بحوث، ع4 ، جامعة الجزائر 1997.
- 14- صخري عمر، مرايمي محمد، "الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية"، بحوث إقتصادية عربية، العددان 44/43 ، خريف 2008.
- 15- مقدم عبد الحفيظ ، "ملاحظات حول نظام فرق البحث"، مجلة بحوث ع4، جامعة الجزائر، 1997.
- 16- meziane rabhi, “la fuite des cerveaux s’est accelerees annees 40000 chercheurs ont quitte l’algerie, journal liberate, le 3-10- 2006